

عيوب في اتفاق تبادل الأسرى تقلل أثره على السلام في اليمن

الحوثيون والشق الإخواني في الشرعية أبرز المستفيدين من صفقة التبادل



غريفيث يتحرك على هامش الأزمة ويناور لكسب الوقت

والحديدة، ومعلومات عن تحضير الحوثيين لاستئناف معركة تعز، في ظل تفاقم الخلافات داخل المعسكر المناهض للحوثيين وتعثر تنفيذ اتفاق الرياض. وحذرت مصادر سياسية من استمرار حالة الترهل السياسي والعسكري في الشرعية وتبديد إمكانياتها في فتح صراع جديد مع المجلس الانتقالي في الوقت الذي يهدد فيه الحوثيون العديد من المحافظات المحررة، مع ورود معلومات عن ضبط خلية حوثية كبيرة تضم ضابطا عسكريين بارزين في محافظة مارب كانوا يعملون لصالح الميليشيات الحوثية من داخل الجيش الوطني، في مؤثر خطير على حجم الاختراق.

جرت بين الحوثيين من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين التي سيطرت على إدارة هذا الملف ممثلة للشرعية. وتوقع مراقبون يمنيون أن يمثل إطلاق سراح المئات من القادة الميدانيين والمقاتلين الحوثيين بموجب صفقة التبادل رافدا جديدا للحوثيين لدعم جبهات القتال، كما سيستجعبهم على إطلاق موجة جديدة من حملات الاعتقال العشوائي بحق معارضتهم بهدف المساومة عليهم في صفقات قادمة. وتترأس صفقة تبادل الأسرى التي ينظر إليها المبعوث الأممي إلى اليمن بأنها إنجاز سياسي على طريق المباحثات الشاملة مع تصعيد عسكري غير مسبق في جبهات مارب والجوف

تقاتل الحوثي، بينما سيركب بقية الأسرى في سجون الميليشيات للمصير المجهول بعد استنزاف كافة أوراق الضغط لإطلاق سراحهم، عدا من المصير المجهول الذي سيؤول إليه مصير المختطفين والمعتقلين والخفيين لدى الميليشيا ومن ضمنهم وزير الدفاع السابق محمود الصبيحي والسواء فيصل رجب المشمولين بالقرار الأممي 2216، خاصة وأن ملف المختطفين والمخفيين هو ملف من طرف واحد باعتبار ميليشيا الحوثي الجهة التي تتحمل مسؤولية هذا الملف ولا يوجد لها معتقلون لدى الأطراف الأخرى. وأضاف مصطفى "مرد هذه الانتكاسة التي سنتلح بهذا الملف أن المباحثات في شأن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين

سلا ليا للجماعة عبر صفقات تبادل بوساطات محلية، مشيرا إلى أن الاتفاقية الأخيرة تهدف لإطلاق سراح بقية الأسرى الحوثيين من منطلق عنصري عبر صفقة تبادل جزئية برعاية المبعوث الأممي. ورجح مصطفى أن تكون الاتفاقية التي تم إبرامها في العاصمة الأردنية عمان هي الأخيرة مؤكدا أنها بمثابة التفاف على قاعدة تبادل الأسرى والمختطفين الحوثيون من منازلهم ومقار عملهم. ويقول الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فنار لبحوث السياسات عزت مصطفى، إن الحوثيين سعوا منذ وقت مبكر إلى عقد صفقات ثنائية خلال الحرب مع الوحدات العسكرية التي تقاطعت لإطلاق سراح اسراهم المختنمين

الاتفاق الذي أعلن عنه مؤخرا بشأن إجراء عملية تبادل للأسرى واسعة النطاق بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين، يبدو بلا أفق سياسي وقليل الفاعلية في المساعدة على تحقيق تقدم في جهود السلام. بل إن العيوب التي شابهته قد تجعل له أثرا عكسيا، إذ سيصبح دافعا لمواصلة الحرب إذا أعاد الحوثيون الرّجّ بمن يطلق سراحهم في إطار عملية التبادل، مجددا في جبهات القتال.

عدن - قلّت مصادر يمنية من الأهمية السياسية لاتفاق تبادل الأسرى الذي تمّ التوصل إليه مؤخرا في العاصمة الأردنية عمان بين الشرعية والمتمردين الحوثيين، مستبعدة أن يكون له أي أثر في الدفع بجهود السلام التي تراوح مكانها منذ فترة طويلة. ورأت ذات المصادر أن عيوبها شابت الاتفاق من شأنها أن تمس بالجانب الإنساني فيه وأن تجعله يصب في خدمة المصلحة السياسية وحتى العسكرية للمتمردين. كما قد تطلّ فوائد الاتفاق الشق الإخواني في الشرعية اليمنية والذي يتولى بشكل أساسي إدارة ملف الأسرى.

واعتبرت المصادر أن الإعلان عن صفقة التبادل لا يخرج عن كونه محاولة لترحيل فشل الأمم المتحدة ومبعوثها إلى اليمن في إحراز أي تقدم في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السويد.

عزت مصطفى

اتفاق عمان لتبادل الأسرى
التفاهة على قاعدة الكل مقابل الكل

وقالت إن استمرار تجرئة الحلول في الملف اليمني تكبد لتعثر مسار السلام في اليمن مع تصاعد المواجهات المسلحة في العديد من الجبهات، ومظهر لشلل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث الذي توصف تحركاته بأنها تأتي على هامش الأزمة اليمنية ومحاولة لكسب عامل الوقت.

والتقى المبعوث الأممي إلى اليمن، الإنثيين في القاهرة، الأمين العام لجامعة الدول العربية في زيارة ووصفت بالبروتوكولية والخالية من المضامين السياسية بالنظر لغياب أي تأثير لجامعة الدول العربية في الملف اليمني. ونقلت مصادر إعلام مصرية عن أحمد

السعودية تحض ألمانيا على رفع حظر تصدير الأسلحة إليها

حيث رأى قادة اليمن المحافظ خصوصا في حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي أن القرار يمثل تهديدا لشركات ألمانية ويمكن أن يطيح بفرض عمل، فيما حذرت كل من فرنسا والمملكة المتحدة من عرقلة صادرات أسلحة من هذين البلدين بسبب وجود مكونات ألمانية في تركيبها. وقال الأمير فيصل "نحن في منطقة صعبة"، مضيفا أنه من المهم أن تتمكن السعودية من الدفاع عن نفسها، ومعبرا عن أمله "أن تفهم الحكومة الألمانية ذلك". كما ذكر بأن هناك شراكة استراتيجية بين ألمانيا والسعودية. وكانت غارة جوية بطائرات مسيرة وصواريخ كروز استهدفت منتصف سبتمبر الماضي منشآت للطاقة تابعتين لمجموعة أرامكو السعودية، ما أدى إلى اضطراب في سوق النفط لفترة قصيرة وتصعيد التوترات في المنطقة.

الأمير فيصل بن تركي
هناك مصادر أخرى يمكن الحصول منها على الأسلحة

وأعلن المتمردون الحوثيون في اليمن المدعومون من إيران سريعا مسؤوليتهم عن الهجوم، لكن الولايات المتحدة اتهمت إيران بالتورط فيه. كما أعربت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عن اعتقادها بأن طهران مسؤولة عن الهجوم. ووجه الأمير فيصل تحذيرا مبطنا لألمانيا من خسارة شراكتها مع بلاده في مجال الدفاع، مشيرا إلى وجود مصادر أخرى يمكن الحصول منها على الأسلحة، مؤكدا "سنشتري ما نحتاج إليه حينما أمكننا الحصول عليه".

ميونخ - حثّت المملكة العربية السعودية ألمانيا على إنهاء وقف تصدير الأسلحة إليها، وذلك مع اقتراب موعد انتهاء أجل حظر بيع السلاح للمملكة الذي قامت الحكومة الائتلافية الألمانية في وقت سابق بتمديده للمرة الثانية. وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية "نأمل أن تفهم ألمانيا أننا نحتاج إلى وسائل للدفاع عن أنفسنا"، مشيرا إلى الهجمات التي تعرضت لها منشآت نفطية في السعودية بعدة أحكام وصل مجموعها إلى 65 عاما

وأوضح الأمير فيصل أن استمرار الحكومة الألمانية رغم ذلك في عدم إصدار تصاريح بتوريد أسلحة للسعودية يعد أمرا غير ملائم في إطار العلاقات الجيدة التي تربط بين البلدين. وكان طرفا الائتلاف الحاكم في ألمانيا؛ التحالف المسيحي المنتمية إليه المستشارة أنجيلا ميركل، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، قد اتفقا في مارس 2018 في معاهدة الائتلاف على وقف تصدير أسلحة للسعودية القادة لتحالف عسكري يدعم السلطات الشرعية في اليمن ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران. ومددت الحكومة وقف تصدير السلاح للسعودية مرتين، وينتهي التمديد الثاني في 31 من مارس المقبل. وهذا يعني أنه سيتعين على الحكومة الألمانية اتخاذ قرار جديد بشأن التمديد أو الإلغاء في غضون الأسابيع الستة المقبلة.

وتعرضت الحكومة الألمانية بسبب قرارها حظر تصدير السلاح للسعودية لانتقادات وضغوط داخلية وخارجية،

مساع لتبويض صفحة مقتحمي البرلمان الكويتي بعفو شامل

شخصيات لها نفوذها في البرلمان وخارجه. وقال الغانم إن "القرار النهائي سيكون لمجلس الأمة بغض النظر عن موقف اللجنة التشريعية البرلمانية". وتتعلق الأزمة بصورة أساسية بتباين المواقف بشأن المقترحات المقدمة لقانون العفو الشامل. وأقرت اللجنة التشريعية البرلمانية في يناير الماضي مقترحا يقضي بدمج ثلاثة اقتراحات، تضمن الأول العفو عن حكومي قضية دخول مجلس الأمة، وهم نشطاء سياسيون ونواب سابقون، والثاني العفو عن النائب الشيعي السابق عبد الحميد دشتي الذي حكم عليه غيابيا بجزيرة قبل أن يتمتع في ديسمبر الماضي بعفو أميري. ومنذ طرح القضية أمام القضاء وصولا إلى إصدار الأحكام بحق المدانين فيها، لم تنقطع تيارات سياسية في الكويت عن عملية البحث عن مخارج قانونية وسياسية بهدف إلغاء إدانة

وتفكيكها سنة 2015. واعترض نواب إسلاميون على دمج المقترحات واعتبروه طريقة لخلط الأوراق وإسقاط القانون. وقال النائب محمد الدلال إن دمج مقترحات العفو الشامل في قانون واحد مع قضايا دخول المجلس وخليفة العبدلي وعبد الحميد دشتي إجراء غير دستوري ولا قانوني، ومسار سياسي سلبي وبعثي هدفه إسقاط كل هذه المقترحات وإرباك النواب والمجتمع. وفي الجهة المقابلة اعتبر رئيس مجلس الأمة أن دمج اللجنة للمقترحات الثلاثة "لا يعني شيئا أمام قرار المجلس، ومن يخلق مشكلة في هذا الأمر غير صادق، ويخلق قضايا ومهمة". وأعرب عن اعتقاده بعدم وجود أغلبية لإقرار المقترح، قائلا إنه "إذا أقر بأغلبية ضعيفة، فإنه قد يُرد من قبل الحكومة".

كبير عندما أقرت اللجنة التشريعية البرلمانية توسيع المقترح ليشمل مدانين في قضايا أخرى. ويمكن للمدانين أن يتمتعوا بعفو خاص يصدره أمير البلاد ويتم بفعله إلغاء العقوبة أو تخفيضها دون إسقاط الجريمة. أما العفو الشامل فمن اختصاص البرلمان وتلغى العقوبة بفعله وتسقط الجريمة عن مرتكبها. ويبدو أن المتورطين في قضية اقتحام مقر مجلس الأمة لا يقرون بارتكابهم جريمة ويعتبرون ما أقدموا عليه "نضالا"، وهو ما يفسر سعيهم للتمتع بعفو شامل.

وتعود القضية إلى سنة 2011 حين تحمست أطراف سياسية على رأسها الإخوان المسلمون للاحتجاجات

الكويت - عادت مسألة العفو الشامل عن مدانين في قضية اقتحام مقر البرلمان إلى واجهة الأحداث في الكويت، منذرة بأزمة جديدة وبجملته ضغوط من قبل تيارات إسلامية وشخصيات معارضة متحالفة معها، تسعى إلى تبويض صفحة عناصر تابعة لها مدانة في القضية.

ووصف مزروق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) إشارة قضية العفو الشامل بالمتعجلة. وقال، الإنثيين في تصريحات صحافية، إن الهدف من ذلك "خلق أبطال وهميين".

ورأت شخصيات وتيارات معنية بالقضية أن أنسب مخرج لها يتمثل في تمرير عفو شامل عن المدانين عبر تشريع بالبرلمان، لكن الأوراق اختلفت بشكل



طلوح الحريش يتجاوز إسقاط الإدانة إلى الاعتراف به كـ «مناضل»